

الأممي

الحزب الشيوعي الأممي

تونس:

دور "الإنفتاح" الجاري

في الصراع السُّبقي

2 فرنك

el-oumami

الأممي - internationaliste

parti communiste international

Le rôle contre-révolutionnaire de l'ouverture en cours en Tunisie

supplément à El-Oumami n°11 - Octobre 1980

2FF

الأممي

الحزب الشيوعي الأممي

تونس:

دور "الإنتفاخ" الجاري

في الصراع السُّبقي

2 فرنك

سبق أن نشرنا باللُّغة العربية في الأممي :

- سنة بعد أحداث 26 جانفي 1978 : لن يتمن
أي تحويل ديمقراطي للتوتة أن يردم الخندق
الطُّبقي عدد 2

- الحركة النقابية في تونس بين قمع التسلُّح
والحلول الخائنة عدد 9

ساندوا صحافة الحزب الأممية

تبرعوا ! اشتركوا !

سبق أن نشرنا باللغة العربية في الاممي :

- منذ بعد أحداث 26 جانفي 1978 : لن يتمكن
أي تحويل ديمقراطي للتوتة أن يردم الخندق
الطبقي عدد 2

- الحركة النقابية في تونس بين قمع التسلح
والحوار الخائفة عدد 9

كان من الاهداف الهالفة الوضوح للتدخل المشترك للجيش
التونسي والامبريالية الفرنسية ، في منطقة قفصة ، تتمثل في
قمع الحركة الاجتماعية والحوول دون أن تفتح عملية كومندوس
" المقاومة المسلحة التونسية " ، شفرة أمام الجماهير المستقلة
السريعة التأثر بالمناخ الشوري . بعد ذلك ببضعة أشهر تحاول
البرجوازية أن تفري الشغيلة بخلافة " انفتاح " سياسي ، أخذ
يفتح له الديمقراطيون من كل حذب ، واعتبروه " خطوة أولى "
نحو التخفيف من حدة الديكتاتورية البرجوازية التي تعيث في
تونس تعسفا .

الازدواجية السياسية للبرجوازية

في الواقع ، هذه السياسة التي تنتهجها البرجوازية اليوم
لم تأت بشيء جديد ، فقد ظهرت هذه السياسة أمام التمعس
الملحوظ للنضالات العمالية التي لم يستطع ازام الاتحاد الوطني
التونسي للشغل (UGTT) استيعابها . عندها برز فريقان
في قلب جهاز الدولة ، متفقان على سحق كل امكانية للشورى
لدى الطبقة العاملة ، ولكنهما اختلفا حول وسائل استخدام
القمع البرجوازي .

فقد كان الفريق الذي يمثله عاشور - مستيري بلخوجة
يدعم مسألة " دقرطة المؤسسات الوطنية " ، مما يسمح
برأيهم بامتصاص ومرقلة موجة الغضب العمالية ، بينما كان
فريق المعتدلين يطالب بالقمع المكثف كوسيلة وحيدة للجسم
العمال الشائرين . وقد دافع عن هذا التيار بفراوة قبل أن
يختفي من الساحة السياسية ، كل من صياح وشوبره وفرحات .

لقد كان الحل الأول " الوقائي " صعب التطبيق في ظروف
ازمة اقتصادية واجتماعية . لأن العمل به يقتضي أن تكون
البرجوازية قادرة على دفع ثمن بضعة اصلاحات اجتماعية بغية

ساندوا صحافة الحزب الأمية
تبرعوا ! ! اشتروا ! !

اسكات الطبقة العاملة والجماهير المستقلة .

لذلك فقد ردت البرجوازية التي باركتها الامبريالية الفرنسية بنيران الرشاشات على انتفاضة العمال . وقد أكد هذا الحدث مرة أخرى بأن التناقضات الطبقية تجد تعبيرها الأخير في علاقات القوى وليس خارج هذا الاطار كما يحلو للديمقراطيين من كل لون أن يتخيلوا .

يحاول الديمقراطيون أن يبرزوا الخلاف بين فريقَي السلطة كأنه صراع بين قوى تتطلع الى اضعاف الليبرالية على المناخ السياسي من جهة وبين قوى أخرى تتشبث في البقاء خارج التأثير الذي تفرضه الجماهير على الاختيارات الرسمية للحزب الاشتراكي (الرسد) والحكومة . وهذه القوى الأخيرة التي تستغل في عملها ، الاحداث التي وقعت بها القيادة القديمة للاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) والتي كانت فيها مجبرة رغم ترددتها أن تستجيب على مضض للمد النضالي للقاعدة العمالية لكي تتوصل على نحو أفضل الى تسييرها في قنوات تعب في طاحونة البرجوازية وحرفها عن الأرضية الطبقية واستخدامها من أجل المساومة مع النظام .

ان استقالة بلخوجة واعدائه سنة ١٩٧٧ وسجــــن البيروقراطية النقابية القديمة بعد مجازر ٢٦ جانفي (ك٣) ١٩٧٨ وتعيين قيادة كاريكاتورية مكانها والقمع الذي حلّ بالجماهير اثر عملية قفصة واعدام منغذيتها . كل هذه الاحداث استخدمتها التيارات الديمقراطية لكي تدّعم ادعاءاتها التي تزعم وجود تناقض حقيقي بين النظام البورقوبي وبين سياسيين من شاكلة بلخوجة - مستيري أو نقابيين مثل عاشور .

غير أن الواقع يكشف عن حقيقة مختلفة تماما ، فعلى سبيل الذاكرة نشير بأن تحديث جهاز الدولة وتنوع وسائل

القمع (فرق الامن العام (BOF) ، ادارة الامن الداخلي (DST) ألوية مكافحة الأشرار ، الحرس ، المليشيا (الدستورية) قد استحدثت أيام بلخوجة نفسه عندما كان وزيرا للداخلية .

فعهد بلخوجة لم يكن في الواقع أقل قمعية من عهد نويره - صياح . ونذكر على سبيل المثال القمع الوحشي الذي تعرضت له الاضرابات العمالية منذ عام ١٩٧٣ مثل اضرابات الشركة الوطنية للنقل سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٥ وشركة الصلب فيربيع ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، واضراب عمال السكك الحديدية في تونس في سنوات ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، وعمال النسيج في بيزرت ايار ١٩٧٦ الخ . من هذه الاحداث نستقي عبرة عن مغزى " ليبرالية " بلخوجة وشركاه .

ان هذا الاتجاه نحو " الليبرالية " يخرج اليوم بعد أن اوقف في نهاية ٧٧ و يتفتق عن نفس الوجوه التي بعثت به في الماضي . وهكذا شهدنا تعيين مزالي رئيسا للوزراء وسكرتيرا عاما للحزب الاشتراكي (الدرستوري) بدل نويره . وشهدنا في نفس الوقت عودة مكثفة للوزراء المستقلين في ديسمبر (ك١) ٧٧ بعد اقصاء بلخوجة وابعاد صياح من (ج . أ . د .) واستبداله بقولي الذي كان من مستقبلي ال ٧٧ أيضا وتعيين أحد قيادي حركة الديمقراطيين الاجتماعيين صادق بن جمعة وزيرا . ومن جهة أخرى تم ادخال زعماء (ج . د . أ .) في (ج . أ . د .) . ومنذ ذلك الحين تسارعت خطى الانفتاح " السياسي الشهير أو معالم عهد "جديد" ظاهري في تونس . لقد قسّصنا بورقبيته باطلاق سراح العديد من المساجين السياسيين بينهم مناضلين في التنظيم الماوي " العامل التونسي " .

لقد قامت البرجوازية التونسية اذا على أمل منها في تفادي اصطدام جديد بين الحكومة والطبقة العاملة، بإطلاق مسألة انفتاحها السياسي وذلك بايعاز من الامبرياليستين الاميركية والفرنسية . فليس مفاجئا أن يكون المستفيدين الأوائل من هذا الانفتاح هم البرجوازيون الشعبيون في "حركة الوحدة الشعبية" بزعامة بن صالح (وزير اقتصاد سابق) الذين تمكنوا هكذا من عقد كونفرانس وطني في تونس ، وأحمد مستيري زعيم "حركة الديمقراطيين الاجتماعيين الذي خُوّل له اصدار جريدتين ، والأخوان المسلمون الذين تمكنوا أيضا من عقد اجتماع في ٢٧ من شهر رمضان .

ماذا يسمع الديمقراطيون أن يفعلوا ؟

ان مواقف مختلف القوى البرجوازية والانتهازية تقدم لنا عينة عن واقع هذا "التجديد" . فهو "ينبغي أن يتم عبر تكييف النضالات السياسية والاجتماعية بالظروف الحالية" (ج.د.ه. ٠١) (نفس المصدر السابق) وكأنه اسلوب يقول للعمال " اخصروا اذا ما أردتم أن تستمر البرجوازية في انفتاحها" .

أما زعيم النقابة البيروقراطية القديمة حبيب عاشور فقد رحّب بالطبع بقرار بورقيبة بإطلاق سراح المعتقليين السياسيين وأردف في تصريح هاتفي للوكالة الفرنسية للصحافة نقلتها جريدة "ديمقراطية" بأنه : "مستعد أن يشارك بفاعلية بالدور الذي يلعبه الاتحاد العام التونسي للشغل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي للأمة" . وأضاف "ينبغي علاج عدم فعالية (ال.أ.ع.ش.ه) الحالية وذلك بغية تحسين المناخ الاجتماعي في البلاد" . سمعتم حبيب عاشور . انه يحط باللائمة على سبيل البيروقراطية النقابية الحالية بزعامة عبدة ، ليس لأنها تحاول تدجين الطبقة العاملة لئلا تنضمها من النضال بل لأنها لا تلعب

لماذا هذا الانفتاح ؟

على أية حاجة يرد هذا الانفتاح ؟ ان الأزمة التي تعيشها تونس تستلزم مراجعة عامة لسياسة البلاد . هذا ما صرح به بورجوازيو "حركة الديمقراطيين الاجتماعيين" فسي جريدتهم "ديمقراطية" في عدد أيار ١٩٨٠ . ولئن بدأ النظام عجولا عملها في قمع الحركة الاجتماعية واعداد المناضلين في السجن الا أنه قد أظهر مؤخرا حساسية كبرى في الحوار مع ما سميه "المعارضة الرسمية" ومن الصحیح أيضا بأن الامبريالية قد ضغطت على النظام وشجعته المضي في هذا الاتجاه . فليس من قبيل الصدفة أن نسبق هذا الانفتاح لقاء بين بورقيبة جينور وكارتر بعد مرض نويره .

من الواضح أنه في زمن لا تنفك فيه الأزمة الرأسمالية بالتعمق والاستفحال، تغدو مسألة "تعطيق" الدولة البرجوازية ضرورة سياسية، من وجهة نظر الرأسماليين . ولكن هذا لا ينبغي أن تحاول البرجوازية لعب ورقة ديمقراطية ظاهرية بهدف اعطاء النضالات العمالية .

أما هؤلاء الذين يجيبوننا بأننا نحاكم الواقع برغباتنا فاننا ندعوهم الى قراءة مركزة لهذا المقطع الذي اقتطفناه من لسان حال ديمقراطيين البرجوازية في " حركة الديمقراطيين الاجتماعيين بزعيمهم مستيري وزير الدفاع السابق: " ان تجدد نشاط حركات الاضراب مع مخاطر التجاوزات والاستفزازات قد خلقت حالة من التوتر لدرجة أن مجابهة جديدة بين الحكومة والطبقة العاملة ليست مستبعدة . فمسألة أن نرى المتطرفين من كلا المعسكرين يتفنون وجهالوجه لينفذوا ما ربههم كانت تشكل مخاطر حقيقية " (١)

(١) انظر ديمقراطية (Democratie) عدد ٨٠ آب (أوت) ١٩٨٠

دورها بفعالية كبوليس اجتماعي "لتحسين المناخ الاجتماعي".
 أما رأي ستالينيو الحزب الشيوعي التونسي بهذا
 "الانفتاح" السياسي الذائع الصيته فانهم "يعمرون
 أهمية لكل خطوة ايجابية ويدعمون كل مبادرة تسير باتجاه
 المصلحة الوطنية، حتى وان كانت محدودة" (٢) فاذا حاولت
 البرجوازية التفخيخ للعمال كأفضل اسلوب لشل حركتهم. فانه
 يعتبر في نظر الستالينيين خطوة ايجابية لا يسعهم بالتاكيد
 سوى مباركتها .

موقف التروتسكيين المخجل :

لقد رأينا كيف تحاول البرجوازية التونسية أن تلعب
 ورقة "الانفتاح السياسي" بهدف تفليل العمال واسدال ستينسار
 النسيان على مجازر ٢٦ جانفي. بالنسبة للتجمع الماركسي
 الشوري (GMR) وهي مجموعة أنصار "الاممية الرابعة"،
 ليست المسائل بمثل هذا الوضوح ففي رأيهم "على العمال الذين
 صمدوا في وجه الضربات وعلى المقاومة النقابية أن يستفيدوا
 من الوضع الجديد لكي يطالبوا بمحاكمة مرتكبي مجازر ٢٦
 جانفي واطلاق كل المعتقلين وضم كل الذين اقصوا بعد ٢٦
 جانفي (أي الكوادر النقابية السابقة) وترحيل القيادة
 الكاريكاتورية التي فرضت على رأس الاتحاد العام التونسي
 للشغل " (٣).

فهل باستطاعة الدولة البرجوازية أن تحاكم مسؤولي

(٢) منبر حر في الرأي تاريخ ٢٢/٨/٨٠

(٣) كراس "التجمع الماركسي الشوري" (GMR) بعنوان

"صعود النخالات العمالية واعادة التفكيك السياسي للبرجوازية .

ابريل (نيسان) ١٩٨٠ (ص ٥٠)

٢٦ جانفي ؟ أليس الزعيم المسؤول عن المجازر هو الدولة
 البرجوازية نفسها؟ لنفترض أن الدولة تظاهرت بالقيام
 بمحاكمة "أكباش المحرقة" لكي تغسل يديها من الاثم، فهل من
 صالح الماركسيين الشوريين أن يقوموا بتبييض صفحة الدولة
 البرجوازية ؟ .

يذهب تروتسكيو " التجمع الماركسي الشوري " أبعد من
 ذلك . فهم يقولون أيضا: " تزعم الدولة تمثيل واجهة ليبرالية
 وديمقراطية . فينبغي أن نحصرها في زاوية . يتواجه
 الديمقراطيون الاشتراكيين اليوم في " مدخل " السلطة . فيجب أن
 نستعد لنطلب منهم حسابات ، وأن نذكرهم بالبرنامج الديمقراطي
 الذي كانوا يدافعون عنه في المعارضة " ! (نفس المصدر)

هذا ما تؤول اليه "تكتكة" التروتسكيين التي لا تعرف
 قرارا . فتكتيكهم لا يرتكز الى مبادئ وبالتحديد مبدأ التناقض
 العنيد الذي يفع البروليتاريا من جهة والبرجوازية وزبائنها
 من جهة أخرى ، على شطري نقبض ، والذي لا يمكنه أن يؤمن
 للطبقة التماسك والضمانة التي تعوزها في مجابهة البرجوازية
 ودولتها . ولهذا لا بد من مناصتها العدا " ومحاربتها بضراوة .

" انفتاح " أم " لا انفتاح "

العمال يتابعون مسيرتهم للنضالية

غير أن العمال في ظل " الانفتاح " أم بدونه يعرفون
 تماما ما الذي ينتظرهم . ففي نفس الوقت الذي يتشدد فيسه
 الديمقراطيون " بالتجديد " يستمر الطرد الكثيف من المصانع ويستمر
 تدخل " فرق الأمن العام " في كسر اضرابات العمال واعتقال
 البروليتاريين الكفاهيين . فهذه الاساليب القمعية غدت عملة
 رائجة في تونس . ففي ال " ستيا (S.T.I.A) قامت " فرق
 الامن العام " بتفجير الحيطان بعد ان لحم العمال ابواب

وفي "باجة" أعلن عمال التعاونية المركزية الموسمييين الاضراب لزيادة أجورهم والاحتجاج على الطرد. فـ في ٧ آب (اوت) اضراب ٧٦٨ عاملا من شركة "الرافاهة" في "بيير قمعه" وطالبوا بمنحة العيّد وبسلفة على أجورهم واحتجوا على مضايقات الادارة. وفي "هابس" توقف شغيلة "شركة النقل الجوية" عن العمل وطالبوا بتعميم منحة السكن واعطاء منحة المخاطر. هذه بعض الامثلة المعبرة عن أن العمال يشعرون تماما بأنهم لن يحظوا شيئا من "التجديد" الذي ترتأي البرجوازية استخدامه لتفليلهم. فان محصلتهم الوحيدة تتأتى من نضال لا هوادة فيه ضد التثقف والقمع البرجوازيين .

افق الشيوعية الثورية .

من المؤكد أن الوضع السياسي الذي يجابه البروليتاريين والجماهير المستقلة في تونس هو وضع صعب . فالنضال من أجل انتزاع الحريات السياسية والنقابية من الدولة البرجوازية والتي لا غنى عنها للحركة العمالية تكتسب في هذه الظروف أهمية هائلة . غير أن هذا لا يبرر بأي حال أن تجرّ نضالات وتضحيات الجماهير لصالح الديمقراطيين البرجوازيين فـ في مساومتهم مع النظام .

فالنضال من أجل انتزاع الحريات السياسية والنقابية يرتبط بصورة وثيقة بنضال الطبقة العاملة في معركة دفاعها عن ظروف حياتها وعملها . انه صراع طبقي . ينبغي أن يخاض اذا بأساليب طبقية وعلى أرضية طبقية مما يستثنى عملية وضعها على أرضية ديمقراطية ويستبعد كذلك استخدام الاساليب الديمقراطية والسلمية الخاصة بالتسيارات البرجوازية المغيرة المسالمة والعاجزة .

المصنع المحتل، وقد تم اعتقال ٣٠٠ عامل خلال الحادث وفي ٢٢ جوييه (تموز) لاعتقت نرق الأمن العام الغربيين في مصنع "ستيج" ولوقفت بعض العمال وما زال بعضهم يلاحق حتى الساعة من قبل المحاكم البرجوازية . وابعان الاضراب الذي تم في شركة الكهرباء والغاز جرى اعتقال ثمانية عمال وحوكموا وعوقبوا بغرامة ٥٠ دينار .

نستطيع متابعة سرد الامثلة التي تبرزه بأن "الانفتاح" لا يخفف من حدة القمع بالنسبة للعمال. فالنضالات الشجاعة التي يخوضها العمال من أجل حماية ظروف حياتهم وعملهم ضد القمع البرجوازي انما هي برهان حي بأن البرجوازية لن تتوهم الى تحقيق الاهداف التي تأملها . وهكذا استطاع عمال "ستيج" خلال الاضراب الذي حدث فيه تدخل " فرق الامن العام" الاعتماد على مناصرة وتضامن اخوانهم الطبقيين في عدة قطاعات (التامينات، الصحة، التعليم .) وفي شركة "أنابيب" في بين عروس" طالب العمال المناهضين لزيادة منحة النقل وتعميم منحة الليل ومنحة الحليب . وذلك لكي يلاقوا على الاعيب تقسيم الادارة . وطالبوا كذلك بمنح علاوة المخاطر وكذلك علاوة الكيلومتر اج . وفي "سوتوفلكس" "الكرام" قام ١٢٥ عاملا بالاضراب ضد حصر الفرصة السنوية بـ ١٠ أيام وفرغوا ٢١ يوم عطلة بالاضافة الى يومي العيّد. وقد توهموا في النهاية الى تحقيق مطالبهم .

في ٢٧ جوييه (تموز) قام عمال تنظيف البلديات بالاضراب من أجل زيادة أجورهم والحصول على منح الاتساح، المخاطر، السكن والنقل . ولقد تدخلت " فرق الامن العام" لكسر الاضراب . في "منزل بورقيبة" قام عمال مصنع نسيج "سبل المس" بالاضراب للمطالبة بعودة رفاقهم المنظرودين الذين تعمدوا لمضايقات الوكلاء ومددوا فترة راحة الغداء . فعوقبوا بالعنف

La lutte pour arracher les libertés politiques et syndicales est intimement liée à la lutte de défense des conditions de vie et de travail de la classe ouvrière. C'est une *lutte de classe* qui doit donc être menée avec les *méthodes de classe* sur un *terrain de classe*. Ce qui exclut de se placer sur le terrain des jérémiades démocratiques ainsi que l'emploi des méthodes démocratiques et pacifiques propres aux courants petits-bourgeois, conciliateurs et impuissants.

Cette lutte doit au contraire mettre à profit la force que donne malgré lui le capitalisme à la classe ouvrière et qui réside dans son nombre, sa concentration et la place décisive qu'elle occupe dans l'appareil productif, pourvu que le prolétariat *s'unisse* et *s'organise* sur la base de *ses intérêts de classe propres*.

Cette lutte doit être menée dans la perspective de la *destruction révolutionnaire de l'Etat bourgeois* et l'*instauration en liaison avec la classe ouvrière de tous les pays de la dictature du prolétariat* qui seule pourra donner la pleine liberté de mouvement à la classe ouvrière en armes, tout en privant les bourgeois et tous les exploiters de toute liberté. Pour tout cela, *le prolétariat a besoin de s'organiser indépendamment de l'Etat et des partis bourgeois* ainsi que de tous les agents de la collaboration de classes. C'est-à-dire qu'il a besoin de s'organiser autour de son *parti de classe* fondé sur la base du communisme révolutionnaire de Marx et Lénine.

هذا النضال ينبغي على العكس أن يستخدم لصالح القوة التي يمنحها رأس المال رغما عنه للطبقة العاملة والتي تتمثل في عددها ومركزتها وموقعها الحاسم في عملية الانتاج . شرط أن تتحد البروليتاريا وتتنظم على قاعدة مصالحها الطبقية الخاصة .

وينبغي أن يخاض هذا النضال ضمن أفق التدمير الثوري للدولة البرجوازية واقامة ديكتاتورية البروليتاريا بالعلنة مع الطبقة العاملة في جميع البلدان .

وجدها ديكتاتورية البروليتاريا يمكنها أن تمنح حركة الطبقة العاملة المسلحة كل حريتها وان تحرم البرجوازيين والمستقلين من كل حرية . لهذا فان البروليتاريا بحاجة أن تتنظم في حزب مستقل عن الدولة والاحزاب البرجوازية وعن كل عملاء التعاون بين الطبقات . أي أن البروليتاريا بحاجة أن تتنظم حول حزبها الطبقيالمؤسس على قاعدة الشيوعية الثورية ماركس ولينين .

juillet à la STEG, les BOP ont attaqué les grévistes et arrêté des ouvriers dont certains sont toujours poursuivis par la justice bourgeoise. Lors de la grève qui a eu lieu à la société de l'électricité et du gaz, 8 travailleurs ont été arrêtés, jugés et condamnés à une amende de 50 dinars (500FF) chacun.

On peut continuer de citer les exemples qui prouvent dans les faits que l'"ouverture" politique ne signifie pas moins de répression pour les ouvriers.

Les luttes courageuses que mènent les travailleurs pour la défense de leurs conditions de vie et de travail et contre la répression bourgeoise sont une preuve vivante que la bourgeoisie n'arrivera pas à réaliser les objectifs qu'elle escomptait. C'est ainsi que lors de la grève qui a vu l'intervention des BOP, les travailleurs de la STEG ont pu compter sur la sympathie et la solidarité de leurs frères de classe dans plusieurs secteurs (assurance, santé, enseignement).

A la société "Anabib" de Ben Arous les ouvriers en lutte revendiquent l'augmentation de la prime de transport, la généralisation de la prime de nuit et de la prime de lait pour contrecarrer les manoeuvres de division de l'administration et l'octroi de la prime de risque ainsi que de la prime de kilométrage. A la SOTOUFTEX d'El Kram, 125 ouvriers ont fait grève contre la limitation du congé annuel à 10 jours en exigeant 21 jours de congé en plus de deux jours pour l'ATd, et ont réussi finalement à satisfaire leurs revendications.

Le 27 juillet a eu lieu à Tunis une grève des ouvriers du nettoyage de la municipalité pour l'augmentation des salaires et l'octroi de primes de salissure, de risque, de logement et de transport. Les BOP sont intervenues pour briser la grève. A Menzel Bourguiba, les ouvrières de l'usine de textile "Sibi

El Messe" ont fait grève pour réclamer la réintégration de leurs camarades licenciées pour s'être opposées aux emmerdements des contremaîtres et obtenir la prolongation de la pause du déjeuner.

A Béja, les ouvriers saisonniers de la coopérative centrale des semences ont fait grève pour l'augmentation des salaires et contre les licenciements. Les 768 ouvriers de la société "E-Rafaha" à Bir-Kassaâ ont fait grève le 7 août pour réclamer la prime de l'ATd, une avance sur les salaires et contre les empiétements de l'administration. A Gabès, les travailleurs de la société régionale de transport ont arrêté le travail pour revendiquer la généralisation de la prime de logement et l'octroi de la prime de risque.

Ce sont là des exemples très révélateurs du fait que les ouvriers ressentent bien qu'ils n'ont rien à attendre du "renouveau" conçu par la bourgeoisie pour nous tromper mais tout de leur lutte intrépidité contre l'austérité et la répression bourgeoises !

LA PERSPECTIVE DU COMMUNISME REVOLUTIONNAIRE

Certes, la situation politique à laquelle sont confrontés les prolétaires et les masses exploitées en Tunisie est terrible. La lutte pour arracher à l'Etat bourgeois les libertés politiques et syndicales indispensables au mouvement ouvrier revêt dans ces conditions une importance considérable. Cependant cela ne peut en aucun cas justifier que les luttes et les sacrifices des masses soient mis à profit par les démocrates bourgeois dans leurs marchandages avec le régime.

avez bien entendu, H. Achour s'en prend à l'actuelle bureaucratie syndicale de T. Abid non pas parce qu'elle tente d'embrigader la classe ouvrière pour empêcher de lutter mais parce qu'elle ne joue pas efficacement son rôle de police sociale pour "l'amélioration du climat social" !

Et que pensent les staliniens du PCT de cette fameuse "ouverture" politique ? Ils "donnent de l'importance à chaque pas positif et soutiennent toute initiative allant dans le sens de l'intérêt national, fût-elle limitée". Que la bourgeoisie tente d'appâter les ouvriers pour mieux les paralyser, c'est un pas "positif" pour les staliniens qu'ils ne peuvent évidemment s'empêcher de soutenir !

LA POSITION HONTEUSE DES TROTSKYSTES

Nous avons vu comment la bourgeoisie tunisienne tente de jouer la carte d'une "ouverture" politique destinée à tromper les ouvriers et à leur faire oublier les massacres du 26 janvier. Pour le GMR (groupe sympathisant de la IVème Internationale) les choses ne sont pas aussi claires. "Les travailleurs qui ont résisté au coup de force, la Résistance syndicale, doivent profiter de la nouvelle situation ainsi créée pour demander le jugement des responsables du 26 janvier, la libération de tous les détenus et la réintégration de tous ceux qui ont été éliminés après le 26 janvier, et le départ de la direction fantôme imposée à la tête de l'UGTT." (3)

(3) Brochure du GMR : Montée des luttes ouvrières et recomposition politique de la bourgeoisie, avril 1980 (pp 5 et 14).

L'Etat bourgeois peut-il juger les responsables du 26 janvier ? Le responsable en chef des massacres, n'est-ce pas l'Etat bourgeois lui-même ? Et à supposer que l'Etat se mette à faire semblant de juger des boucs-émissaires pour se laver les mains, des marxistes révolutionnaires ont-ils intérêt à travailler pour ... blanchir l'Etat bourgeois ?

Les trotskystes du GMR vont plus loin : "Le pouvoir prétend présenter une façade libérale et démocratique. Il faut le mettre au pied du mur. Les démocrates-socialistes sont aujourd'hui dans l'antichambre du pouvoir. Il faut se préparer à leur demander des comptes, à leur rappeler le programme démocratique qu'ils défendaient dans l'opposition. (id)

Voilà où mène le tacticisme effréné des trotskystes. Une tactique qui ne repose pas sur les principes, notamment sur le principe de l'antagonisme irréductible qui oppose le prolétariat à la bourgeoisie et à ses valets, et qui ne pourra jamais assurer à la classe la cohésion et l'assurance dont elle a besoin pour affronter la bourgeoisie et son Etat. C'est pourquoi il est indispensable de la combattre.

"OUVERTURE" OU PAS, LES TRAVAILLEURS LUTTENT !

Cependant, "ouverture" ou pas les ouvriers savent à quoi s'en tenir. Au moment même où les démocrates se gargarisent de "renouveau", les licenciements ne cessent pas de pleuvoir dans les entreprises, l'intervention des BOP pour briser les grèves ouvrières et l'arrestation des prolétaires combattifs sont toujours monnaie courante en Tunisie. A la STIA, les BOP ont dynamité les murs après que les ouvriers aient soudé les portes de l'usine occupée et 300 ouvriers ont été arrêtés lors de cet épisode. Le 22

POURQUOI CETTE "OUVERTURE" ?

A quoi répond cette "ouverture" politique ?

"La crise que vit la Tunisie nécessite une révision générale de la politique du pays." Ce sont les bourgeois du MDS qui parlent dans leur organe *Démocratie* de mai 1980. Si le régime s'est effectivement montré expéditif quand il s'agissait de mater le mouvement social et d'exécuter les militants emprisonnés, il a par contre montré ces derniers temps une grande sensibilité au dialogue avec ce qu'on appelle l'"opposition tolérée". Il est aussi vrai que l'impérialisme a fait pression sur le régime pour l'encourager à aller dans ce sens. Ce n'est pas un hasard si cette "ouverture" a été précédée d'une rencontre préalable entre Bourguiba Junior et Carter après la maladie de Nouira.

Il est clair que dans une période où la crise capitaliste ne peut aller qu'en s'approfondissant, le blindage de l'Etat bourgeois s'avère comme une nécessité politique du point de vue des capitalistes. Mais cela n'exclut pas que la bourgeoisie tente de jouer la carte d'une démocratisation de façade pour mieux stériliser les luttes ouvrières.

A ceux qui nous rétorqueraient que nous prenons nos désirs pour la réalité nous les invitons à lire attentivement ce passage que nous avons extrait de l'organe des démocrates-bourgeois du MDS (Mouvement des Démocrates Sociaux de Mestiri ancien ministre de la Défense) : "La recrudescence des mouvements de grève avec les risques de débordements et de provocations avaient créé un état de tension tel qu'un nouvel affrontement gouvernement-classe ouvrière n'était pas exclu. Les risques étaient réels de voir les jusqu'aboutistes des deux camps se retrouver face à face et mener le jeu" (1).

(1) *Démocratie*, 20 août 1980.

C'est donc dans l'espoir d'éviter un "nouvel affrontement gouvernement-classe ouvrière" que la bourgeoisie tunisienne a lancé, sous l'injonction des impérialismes américain et français, son "ouverture" politique. Ce n'est donc pas étonnant que les premiers bénéficiaires de cette "ouverture" furent... les bourgeois populistes du MUP (Mouvement de l'Unité Populaire de Ben Salah, ex-ministre de l'Economie), qui ont pu ainsi se réunir en conférence nationale à Tunis, A. Mestiri dirigeant du MDS qui a reçu l'autorisation de publier 2 journaux et les "frères musulmans" qui ont pu tenir une réunion le 27 du mois de Ramadhan.

QU'EN PENSENT LES DEMOCRATES. ?

Les prises de position des différentes forces bourgeoises et opportunistes nous permettent par ailleurs de nous rendre compte du fait que ce "renouveau" "doit se faire par adaptation des luttes politiques et sociales aux circonstances présentes." (idem). Une manière de dire aux ouvriers : "Ecrasez-vous si vous voulez que la bourgeoisie continue son ouverture !".

Quant au dirigeant de l'ancienne bureaucratie syndicale, H. Achour, il s'est évidemment félicité de la décision de Bourguiba de libérer les détenus politiques en ajoutant dans une déclaration téléphonique à l'AFP citée par *Démocratie* (numéro cité) qu'il était "prêt à participer efficacement au rôle que joue l'UGTT dans les domaines économique et social de la nation". Il fallait, a-t-il ajouté "remédier à l'actuelle inefficacité de l'UGTT pour l'amélioration du climat social dans le pays". Vous

La première solution "préventive" est difficilement applicable dans un contexte de crise économique et sociale car sa mise en pratique suppose que la bourgeoisie ait le moyen de payer le prix de quelques réformes sociales destinées à calmer la classe ouvrière et les masses exploitées.. Que la bourgeoisie ait donc avec la bénédiction de l'impérialisme français répondu par la mitraille à la révolte des ouvriers prouve une fois de plus que les antagonismes de classes ont leur expression dernière dans une *épreuve de forces* et non ailleurs comme se l'imaginent les démocrates de tous poils.

Ces derniers présentaient évidemment la querelle qui opposait le groupe Belkhodja-Achour au clan de Nourira-Sayeh comme une lutte entre des forces aspirant à une "libéralisation" du climat politique d'une part et des forces qui s'obstinent à rester fermées à toute influence extérieure aux options officielles du PSD et du gouvernement. Ils exploitent pour cela le fait que l'ancienne direction de l'UGTT ait été contrainte non sans hésitations et à contre-cœur de répondre aux poussées combatives de la base ouvrière pour mieux les canaliser, les dévier de leur terrain de classe et s'appuyer dessus dans ses marchandages avec le régime.

La démission en 1977 de Belkhodja et de ses hommes de main, l'emprisonnement de l'ancienne bureaucratie syndicale après les massacres du 26 janvier 1978, son remplacement par une direction carrément fantôme, la répression qui s'est abattue sur les masses à la suite de l'opération de Gafsa et la pendaison des auteurs de celle-ci sont autant de faits utilisés par les courants démocratiques pour étayer leurs prétentions suivant lesquelles il y aurait une contradiction réelle entre le régime bourgeois et les politiciens style Belkhodja-Mestiri ou les syndicalistes du type Achour.

Cependant, la réalité est toute autre. Rappelons pour mémoire que la modernisation de l'appareil d'Etat bourgeois et la diversification des corps de répression (BOP, DST, brigades anti-gangs, vigiles, milices destouriennes...) se sont faites à l'époque où Belkhodja lui-même était ... ministre de l'intérieur.

En effet, le règne de Belkhodja n'a pas été moins répressif que celui de Nourira-Sayeh. Rappelons à titre d'exemple la répression sauvage des grèves ouvrières depuis 1973 : la Société Nationale des Transports (SNT) en 1973 et 1975, le complexe sidérurgique au printemps de 1974 et 1975, les cheminots de Tunis en 1975 et 1976, les ouvriers du textile de Bizerte en mai 1976, etc. On a là une idée de ce que peut signifier pour les masses la "libéralisation" de Belkhodja et consorts.

Aujourd'hui, cette tendance à la "libéralisation", arrêtée à la fin 1977, ressurgit avec ceux-là mêmes qui l'avaient portée à l'époque. C'est ainsi qu'on a assisté à la nomination de Mzali au poste de Premier Ministre et secrétaire général du PSD à la place de Nourira. Nous avons également assisté à l'entrée en force des anciens ministres démissionnaires en décembre 1977 après l'éviction de Belkhodja, au limogeage de Sayeh du PSD, à son remplacement par Kooli également démissionnaire en 1977 et à la nomination comme ministre d'un dirigeant du MDS (Mouvement des Démocrates Sociaux), Saddok Ben Jemaa. Par ailleurs les leaders du MDS ont été réintégrés au PSD.

Depuis, la fameuse "ouverture" politique s'est accélérée. Un semblant de "renouveau" règne en Tunisie. Bourguiba a fait libérer de nombreux prisonniers politiques dont des militants de l'organisation maoïste *El Amal Tunisi*.

ARTICLES DEJA PARUS DANS "EL-OUMAMI"

- Tunisie: L'extrême gauche et la démocratie..n°2
- Le besoin de la solidarité prolétarienne pour les victimes de la répression bourgeoise..n°3
- Tunisie: malgré la répression, la lutte continuen°4
- Solidarité avec les inculpés de Sfax et Tunis.n°6
- Les positions du CNI et d'El-Amel Tounsi sur la question syndicale: une fausse alternative.....n°7
- La signification des événements de Gafsa.....n°8
- Pour une riposte de classe contre la répression bourgeoise et impérialiste en Tunisie.....n°9
- Les travailleurs ne se laisseront pas prendre dans le piège de l'"ouverture" politique!.....n°10
- "Ouverture" ou pas les travailleurs luttent...n°11

Si nos positions t'intéressent, tu peux nous écrire pour en discuter à l'adresse suivante

EDITIONS PROGRAMME
20, rue Jean Bouton
75012 PARIS.

Responsable de la publication: SARO
Supplément au Prolétaire n° 320 -
Imprimerie de l'éditeur.

QUELQUES MOIS APRÈS L'INTERVENTION CONJOINTE DE L'ARMÉE TUNISIENNE ET DE L'IMPÉRIALISME FRANÇAIS DANS LA RÉGION DE GAFSA DANS LE BUT ÉVIDENT DE MATER LE MOUVEMENT SOCIAL ET D'ÉVITER QUE L'OPÉRATION DE LA "RÉSISTANCE ARMÉE TUNISIENNE" N'OUVRE UNE BRÈCHE POUR LES MASSES EXPLOITÉES SUSCEPTIBLES DE SE RÉVOLTER, LA BOURGEOISIE TENTE DE FAIRE MIROITER AUX TRAVAILLEURS UNE "OUVERTURE" POLITIQUE QUE LES DÉMOCRATES DE TOUTS POILS PRÉSENTENT COMME UN "PREMIER PAS" VERS UN "POSSIBLE" ASSOULISSEMENT DE LA DICTATURE BOURGEOISE OUVERTE QUI SÉVIT EN TUNISIE.

LE DEDOUBLÉMENT POLITIQUE DE LA BOURGEOISIE

Dans la réalité, ce n'est pas une politique nouvelle de la bourgeoisie. Devant la montée remarquable des luttes ouvrières que les bonzes de l'ancienne UGTT avaient du mal à contrôler, nous avons vu apparaître au sein de l'appareil d'Etat bourgeois deux groupes, en accord pour écraser toute potentialité de révolte chez la classe ouvrière, mais divergeant sur les moyens à employer.

D'une part, le groupe que personnifiaient Belkhodja-Mestiri-Achour, partisan d'une "démocratisation des institutions nationales" qui permettrait selon eux d'endiguer le flot de la colère ouvrière et populaire. D'autre part, le groupe des "durs" qui optaient pour la répression ouverte comme seul moyen pour faire taire les travailleurs en révolte. Sayeh, Nouira et Ferhat ont été, avant de disparaître de la scène politique, les défenseurs acharnés de cette dernière solution.